الأمم المتحدة

E/AC.51/2009/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
27 March 2009
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة التاسعة والأربعون
٨ حزيران/يونيه – ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩
البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل التنسيق: الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استعراضا عاما للأنشطة التي اضطلعت بها شتى كيانات منظومة الأمم المتحدة دعما للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) منذ منتصف الثمانينات، وقد جرى تنظيم محتوياته وفقا للمجموعات المواضيعية التسعة التي تحددت في إطار آلية التنسيق الإقليمية لكيانات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا**. وتتوافق المجموعات التسعة بشكل عام مع أولويات الاتحاد الأفريقي وبرنامجه الخاص بالنيباد.

ويبحث التقرير الأبعاد المختلفة للأنشطة الفردية والجماعية التي شرعت فيها كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك بناء القدرات وتطوير المشاريع فضلا عن تعبئة الموارد. كما يبحث التحديات التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة في دعمها للاتحاد الأفريقي وبرنامجه الخاص بالنيباد، لا سيما وأن البلدان الأفريقية تشهد حاليا آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

* E/AC.51/2009/1.

** آلية التشاور الإقليمية سابقا.

220409 220409 09-28293 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولا – مقدمة

١ – أوصت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخامسة والأربعين بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إلى اللجنة، في دورتها السادسة والأربعين، ثم سنويا بعد ذلك، تقريرا عن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد). ويستجيب التقرير الحالي لهذا الطلب، الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٦٠/٢٥٧.

ثانيا – الدعم المقدم لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢ – يبين هذا التقرير بالتفصيل الأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة دعما للاتحاد الأفريقي والنيباد منذ أيار/مايو ٢٠٠٨، معتمدا في ذلك على إسهامات مقدمة من كيانات المنظومة كل منها على حدة. وقد جرى تنظيم هذا الدعم وفقا للمجموعات المواضيعية التسعة التي تناظر بشكل عام أولويات الاتحاد الأفريقي والنيباد.

ألف – تطوير الهياكل الأساسية

٣ – تتألف المجموعة المواضيعية للهياكل الأساسية، التي تتولى تنظيمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أربع مجموعات فرعية هي: المياه والصرف الصحي؛ والطاقة؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والنقل.

٤ – وقد كونت المجموعة الفرعية الخاصة بالمياه شراكة استراتيجية مع مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، وأمانة النيباد. ونظمت أنشطتها وفقا لبرنامج المياه والصرف الصحي الخاص بالقارة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسهمت المجموعة الفرعية في تنظيم مؤتمر مجلس الوزراء الأفارقة المعني بالمياه واجتماع اللجنة الاستشارية التقنية المعنية بالمياه اللذين عقدا في أديس أبابا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وتَشاطَر الدعوة إلى عقدهما مصرف التنمية الأفريقي ومبادرة الأمم المتحدة بشأن المياه في أفريقيا بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وذلك بهدف: (أ) رسم ملامح الطريق نحو تنفيذ الإعلانات والالتزامات الرئيسية بشأن المياه والصرف الصحي؛ و (ب) النظر في استراتيجيات للقيام بعملية تحضيرية فعالة وللمشاركة في المنتدى العالمي الخامس المعني بالمياه (إسطنبول، آذار/مارس ٢٠٠٩)؛ و (ج) بحث الترتيبات التنظيمية لأسبوع المياه الأفريقي الثاني.

٥ - وتدعم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبادرات بناء القدرة على تخطيط الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمياه وتطوير الهياكل الأساسية ذات الصلة، حيث تقدم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية في مجال وضع وتنفيذ خطط متكاملة لإدارة الموارد المائية، وتعزيز خدمات توفير المياه وخدمات الطاقة من أجل الحد من الفقر في الأرياف. وتشمل البلدان التي استفادت من ذلك مؤخرا إثيوبيا وتوغو وموريتانيا.

٦ - وتساعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية البلدان الأفريقية على تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية لإدارة الموارد المائية الجوفية والسطحية. وبالاشتراك مع مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تدعم الوكالة حاليا مشروعين إقليميين كبيرين هما مشروع طبقة المياه الجوفية النوبية ومشروع حوض النيل. وسيستكشف المشروع الأخير إسهام المياه الجوفية في تحقيق التوازن المائي في البحيرات والأنهار والأراضي الرطبة عن طريق تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية على إضافة ''بُعد ذي صلة بالمياه الجوفية'' إلى الإدارة المشتركة لحوض النيل وضمان توافر فهم مشترك لقضايا المياه الجوفية وتحليلها لدى البلدان المشاطئة.

٧ - وتشمل مساعدة البنك الدولي للشراكة الجديدة (النيباد) توفير القروض لمشاريع إقليمية محددة، في إطار خطة عمل النيباد القصيرة الأجل لتطوير الهياكل الأساسية. وقد جرى الاضطلاع بقدر كبير من العمل في مجال الدعوة لتعبئة الموارد من أجل زيادة الدعم الذي يقدمه المانحون لتطوير الهياكل الأساسية الإقليمية، وذلك في سياق الاتحاد المعني بالهياكل الأساسية من أجل أفريقيا. وهناك مشاريع شتى ذات أولوية لدى النيباد وافق عليها مجلس إدارة البنك الدولي أو من المتوقع أن يوافق عليها خلال السنة المالية لعام ٢٠٠٩، وهي تشمل: توفير تمويل إضافي لسوق الجنوب الأفريقي للطاقة ولمجمع الطاقة لغرب أفريقيا (المرحلة الثانية)؛ وثلاثة برامج لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (البرنامج الإقليمي لتطوير الهياكل الأساسية للاتصالات - المرحلة الثانية (رواندا) والمرحلة الثالثة (جمهورية تترانيا المتحدة وماالاوي وموزامبيق)، وبرنامج الهياكل الأساسية للاتصالات في وسط أفريقيا - المرحلة الأولى)؛ وبرنامج دعم الإنتاجية الزراعية لشرق أفريقيا.

٨ - وفي مجال الطاقة، تستند أنشطة المجموعة الفرعية إلى أولويات الاتحاد الأفريقي والنيباد، بما في ذلك تقديم المساعدة المباشرة إلى هاتين الهيئتين، مثلا، في صياغة رؤية الطاقة في أفريقيا عام ٢٠٣٠ وبناء القدرات في مجال التكامل الإقليمي. وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أدت المجموعة الفرعية دورا مهما في اعتماد الاتحاد الأفريقي لخطة

العمل الإقليمية الأفريقية لاقتصاد المعرفة باعتبارها خطة عمله في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٩ - وفي مجال التنمية المستدامة للطاقة، تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية نقل نماذج لتخطيط الطاقة إلى البلدان الأفريقية وذلك من أجل التخطيط المتكامل للطاقة والتحضير لتوسيع شبكات الكهرباء الأقل تكلفة، والتحليل المالي، والتحديد الكمي للأعباء البيئية، وتقدير التكاليف الخارجية، وتحليل القرارات باستخدام معايير متعددة. وتطلب عدة بلدان أفريقية في الوقت الراهن مساعدة الوكالة في دراسة جدوى إضافة الطاقة النووية إلى تشكيلة مصادرها الوطنية للطاقة.

١٠ - ولما كانت إمكانية الحصول على الطاقة بتكلفة معقولة ذات أهمية محورية للنمو والحد من الفقر، فقد ركزت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) جهودها على تشجيع المشاريع الصغيرة لتوليد الطاقة المائية وغيرها من أشكال الطاقة المتجددة. واعتمادا على الدعم المالي من مرفق البيئة العالمية، تتولى اليونيدو مسؤولية البرنامج الإقليمي لغرب أفريقيا الذي يتصدى للتحديات التي تواجهها بلدان المنطقة في مجال الطاقة عن طريق تشجيع مشاريع الطاقة المتجددة ومشاريع كفاءة الطاقة، مع التركيز على زيادة إمكانية الحصول على الطاقة بالاعتماد على الطاقة المتجددة، ومن خلال تشجيع تدابير استخدام الطاقة بكفاءة في القطاعين الصناعي والعام.

١١ - وما برحت عمليات التحقق من أمن الطيران التي تجريها منظمة الطيران المدني الدولي تسهم إسهاما إيجابيا في تنمية الخبرات الوطنية في مجال الطيران. وقد أنهى برنامج التحقق جولته الأولى من عمليات التحقق في عام ٢٠٠٧ وبدأ الجولة الثانية في عام ٢٠٠٨ مُركِّزا فيها على قدرة الدولة على القيام بالإشراف الوطني المناسب على أنشطة أمن الطيران لديها. كما تساعد منظمة الطيران المدني الدولي البلدان حاليا في جهودها الرامية إلى علاج أوجه القصور التي كشفت عنها عمليات التحقق من مراقبة السلامة وأمن الطيران التي أجرتها المنظمة. وأتاح الاجتماع الإقليمي المعني بالملاحة الجوية بين أفريقيا والمحيط الهندي الذي عقد في جنوب أفريقيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الفرصة لتعزيز الالتزام على نطاق المنطقة بمعالجة مسائل السلامة ووضع برنامج شامل لتشغيل مرافق وخدمات للملاحة الجوية.

١٢ - واستجابةً لتركيز الشراكة الجديدة على الأمن البحري، قدمت المنظمة البحرية الدولية المساعدة التقنية في مجالي الأمن البحري وأمن الموانئ إلى عدد من البلدان. وأُوفدت بعثتان لتقييم الاحتياجات إلى أنغولا في تموز/يوليه ٢٠٠٨ وإلى موريشيوس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وكان الغرض من البعثتين القيام، بالاشتراك مع السلطات الوطنية، ببحث الترتيبات

التي اعتمدها البلدان لتطبيق الأحكام الإلزامية المتعلقة بالسلامة الواردة في اتفاقية المنظمة البحرية الدولية لحماية الأرواح في البحر وفي المدونة الدولية لأمن السفن والموانئ، ولإنفاذ تلك الأحكام على الصعيد الوطني. وجرى في الكونغو تنظيم اجتماع لوضع الصيغة النهائية للمدونة البحرية المحدَّثة واعتمادها، هي والتشريع المحلي ذي الصلة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا. وتلقت توغو وغينيا الاستوائية وناميبيا مساعدة في وضع تشريعاتها البحرية المحلية.

باء – الإدارة

١٣ – تقوم المجموعة المتعلقة بالإدارة بالترويج للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وهي تنقسم إلى موضوعين فرعيين: الإدارة السياسية، والإدارة الاقتصادية والمؤسسية. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته المسؤول عن تنظيم المجموعة، دعما ماليا في عام ٢٠٠٨ إلى آلية التنسيق الإقليمية ونظم اجتماعا مشتركا بين الوكالات لتحديد أنشطة مشتركة.

١٤ – وأسس البرنامج الإنمائي صندوقا استئمانيا لتقديم الدعم إلى فريق وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وبعثات الاستعراض القطرية، ولتبادل الخبرات. كما سيمول البرنامج الإنمائي الخطة الاستراتيجية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التي وافق عليها الفريق والمنتدى الأفريقيان لاستعراض الأقران في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، كان مجموع المساهمات التي تلقاها الصندوق الاستئماني يبلغ ١٣ مليون دولار، شاملةً ٢,٧ مليون دولار من البرنامج الإنمائي ومساهمات من إدارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة وإسبانيا والسنغال وسويسرا والجزائر وليسوتو وكندا وملاوي. وجرى وضع الصيغة النهائية لاتفاق بشأن إسهام الاتحاد الأوروبي بـ ٢,٣ مليون يورو.

١٥ – وركز الدعم التقني والإداري الذي قدمه البرنامج الإنمائي إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران على بدء العمل بتلك الآلية في ١٤ بلدا، وعلى استكمال استعراض الأحوال في أربعة بلدان في عام ٢٠٠٨؛ واستعراض منهجيات تقدير تكلفة برنامج العمل الوطني والعمليات الوطنية للتقييم الذاتي، ورصد وتقييم تطبيق تلك الآلية. وقدم البرنامج الإنمائي مساعدة استشارية وتقنية إلى خمسة مكاتب قطرية بشأن قضايا إدارية شتى مثل النظام الانتخابي وإصلاح الخدمة العامة.

١٦ – وفي عام ٢٠٠٨، قدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم لمؤتمر وزراء الحكم المحلي للبلدان الأفريقية حيث نظمت في الكاميرون مؤتمرا بعنوان ”من السياسة إلى التنفيذ: تحديات واستراتيجيات التطبيق الفعال للإدارة اللامركزية في أفريقيا“، وحلقة دراسية بشأن موضوع ”تعزيز الدور الريادي للمرأة في الحكم المحلي من أجل الإدارة

اللامركزية الفعالة والحد من الفقر في أفريقيا: الأدوار والتحديات والاستراتيجيات''. وتتعاون حاليا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والجمعيات الإقليمية الأوروبية وأجهزة الحكم المحلي الأفريقية في إطار مشروع الشراكات الأوروبية الأفريقية للإدارة اللامركزية، اعتمادا على أموال مقدمة من جمعية توسكاني الإقليمية (إيطاليا)، لتعزيز قدرات أجهزة الحكم المحلي من خلال التعاون اللامركزي.

١٧ - وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المشورة من أجل استعراض منهجية وأدوات الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وتقوم بالدعوة إلى إدماج برامج العمل الوطنية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وتوفر إطارا تمويليا استراتيجيا لبرامج العمل الوطنية.

١٨ - وفي مؤتمر تَشارَك في تنظيمه مكتب مستشار الأمم المتحدة الخاص لشؤون أفريقيا ومكتب جامعة الأمم المتحدة في نيويورك بشأن موضوع ''البعد الإداري للأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا'' وعقد في أيار/مايو ٢٠٠٨، نظم مكتب المستشار الخاص حلقة نقاش بشأن تحديات زيادة المعونة المقدمة إلى أفريقيا. وناقشت حلقة النقاش تدابير يمكن أن تتخذها البلدان الأفريقية والمانحة والمنظمات الدولية للمساعدة في ضمان الاستخدام الفعال للمعونة المزيدة وتعزيز آثارها الإيجابية على النمو والحد من الفقر.

١٩ - وتَشارَك مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا مع جامعة الأمم المتحدة في تنظيم نشاط جانبي حول موضوع ''تحدي الإدارة في أفريقيا''، وذلك أثناء الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني باحتياجات أفريقيا الإنمائية. وتشارك في رعاية النشاط برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأكد المشاركون أن الإدارة الرشيدة والتنمية يعزز بعضهما بعضا وأن الإدارة الرشيدة أساسية بالتالي للسلام الدائم والتنمية المستدامة، اللذين يشكلان اثنين من التحديات الكبرى التي تواجه بلدان أفريقيا.

٢٠ - وعزز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الجهود التي يبذلها لكي يكون للمرأة صوت أقوى في مفاوضات السلام بما يتمشى مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز واللجنة الاقتصادية لأفريقيا جنبا إلى جنب لوضع الصيغة النهائية لتقرير اللجنة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإدارة، التي أعلن إنشاءها الأمين العام في عام ٢٠٠٣. ويقوم برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز واللجنة

الاقتصادية لأفريقيا بوضع استراتيجية سياساتية لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإدارة على الصعيد القطري.

جيم – السلام والأمن

٢١ – تتألف المجموعة المواضيعية الخاصة بالسلام والأمن التي تتولى تنظيمها إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة من ثلاثة مجموعات فرعية هي: الهيكل المخصص للسلام والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ وإعادة البناء والتنمية بعد انتهاء النزاع؛ وحقوق الإنسان والعدالة والمصالحة. وفي عام ٢٠٠٨، انضم مكتب دعم بناء السلام إلى المجموعة لتحسين تنسيق الأمم المتحدة لبناء السلام مع الاتحاد الأفريقي وغيره من المؤسسات الإقليمية الأفريقية.

٢٢ – وفي إطار المجموعة الفرعية المتعلقة بهيكل الاتحاد الأفريقي المخصص للسلام والأمن، واصل فريق دعم حفظ السلام المشترك بين إدارة عمليات حفظ السلام والاتحاد الأفريقي دعم الاتحاد في مجالات التدريب، وتخطيط البعثات، والشؤون العسكرية، وشؤون الشرطة، وتكنولوجيا المعلومات/الاتصالات، والشؤون المالية. وتركز الدعم بصفة خاصة على تطوير شعبة عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي وتنمية قدرة الجماعات الاقتصادية الإقليمية على تشغيل القوة الاحتياطية الأفريقية.

٢٣ – ومن خلال المجموعة الفرعية المتعلقة بإعادة البناء والتنمية بعد انتهاء النزاع، دعمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إعداد مشروع اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن النزوح الداخلي وساعدت الاتحاد في تنظيم أول مؤتمر قمة يعقد بشأن النزوح القسري للسكان. وبُذلت في إطار المجموعة الفرعية جهود لتعزيز التعاون مع لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام في تنظيم الاجتماع السنوي الأول لمجتمع ممارسات بناء السلام؛ ومع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في الجهود التي يبذلها لوضع مذكرة توجيهية عملية للأمم المتحدة بشأن بناء السلام لمراعاة السياسة القارية للاتحاد الأفريقي بشأن إعادة البناء والتنمية بعد انتهاء النزاع؛ ومع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لإنجاز إعادة البناء بعد انتهاء النزاع في الاتحاد الأفريقي والانتهاء من وضع إطار السياسات الإنسانية وتحقيق الأهداف المتصلة بالتنمية في الاتحاد.

٢٤ – وشجعت المجموعة الفرعية المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة والمصالحة على زيادة مواءمة الخطط بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان والعدالة والمصالحة كما تناولت الأمور المتصلة بالصحة والمساواة بين الجنسين والثقافة والتكامل الإقليمي.

٢٥ - وواصلت إدارة الشؤون السياسية تقديم الدعم للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالات منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وحل النزاعات. وفي إطار برنامج الاتحاد الأفريقي لبناء القدرات الذي مدته ١٠ سنوات، وضعت إدارة الشؤون السياسية الصيغة النهائية لبرنامج العمل لعام ٢٠٠٩ لتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي على القيام بالوساطة وقدمت الدعم لوحدة الاتحاد الأفريقي للمساعدة الانتخابية المنشأة حديثا. وعقد الاجتماع التشاوري الأول بين إدارة الشؤون السياسية والاتحاد الأفريقي بشأن منع نشوب النزاعات وإدارتها في إثيوبيا، في تموز/يوليه ٢٠٠٨، من أجل التوصل إلى فهم أفضل للعمليات والهيكل التنظيمي والإجراءات في كل منظمة، وللخروج بأفكار بشأن زيادة التعاون وتدفق المعلومات بينهما.

٢٦ - وبدأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مشروعا بشأن تعزيز القدرة الوطنية على دمج مبادئ التنمية المستدامة في استراتيجيات التنمية في البلدان الخارجة من النزاعات، يستهدف مساعدة الحكومات الخارجة من النزاعات في جهودها الرامية إلى تلمس خطاها نحو التنمية المستدامة والسلام الدائم. وستركز جهود المشروع على تكييف ووضع منهجيات ذات صلة بإجراءات ومحتوى وتنفيذ ورصد استراتيجيات التنمية المستدامة في البلدان الخارجة من النزاعات، واختبار قابلية تلك المنهجيات للتطبيق وإتاحتها لجميع البلدان التي يهمها الأمر. وسيجري تنفيذ المشروع بالتعاون مع كيانات وأفرقة قطرية شتى تابعة للأمم المتحدة.

دال - الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

٢٧ - تسهم هذه المجموعة في الجهود الرامية إلى زيادة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في أفريقيا، عن طريق دعم تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا. وواصل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع غيرهما من منظمات وشركاء الأمم المتحدة، تقديم الدعم للركيزة الثالثة لبرنامج التنمية الزراعية وهي منتدى الأفرقة المرجعية وبرامج الشراكات.

٢٨ - وأدت الجهود التعاونية إلى تحقيق قدر كبير من التواؤم في دعم المانحين لعمليات برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا ولبرامجه الاستثمارية مما أدى إلى إنشاء آلية صندوق استئماني بهذا الخصوص في البنك الدولي. وتبلغ التبرعات المعلن عن تقديمها للصندوق حاليا نحو ٦٥ مليون دولار. وسيدعم الصندوق الاستئماني تطوير وتنفيذ عمليات برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، وتطوير وتنفيذ البرامج المشمولة بركائز ذلك البرنامج، وتطوير المؤسسات المسؤولة عنها على كل من الصعيد القاري ودون الإقليمي والوطني والمحلي. ووقع

البنك الدولي اتفاقا مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بتخصيص ١٥ مليون دولار للصندوق.

٢٩ - وقدم المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي الذي نظمته منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في روما في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، إسهاما كبيرا في الترويج لخطط برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا وفي تعبئة الموارد لتنفيذها. وتعهد مقدمو المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية بتقديم نحو ١١ بليون دولار لمساعدة الحكومات في تنفيذ برامج التخفيف من آثار الارتفاع الحاد لأسعار الأغذية. وهو مبلغ يضاف إلى تبرعات معلنة قبل المؤتمر وبعده قدرها ١٤,١ بليون دولار. وستكون أفريقيا المستفيد الرئيسي من ذلك.

٣٠ - وفضلا عن ذلك، ساعدت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي ومقدمو المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) والاتحاد الأفريقي في تنظيم حلقة عمل بشأن الأمن الغذائي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بهدف مساعدة ١٨ بلدا أفريقيا على تحديد الاحتياجات الناجمة عن الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية، واقتراح حلول عملية. وأسهمت حلقة العمل إسهاما تاريخيا في تحديد إجراءات منسقة في المجال الزراعي ومجال تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، في الآجال القصير والمتوسط والطويل، في إطار برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا.

٣١ - وضمن إطار عمل الأمم المتحدة الشامل المعتمد استجابة للتصاعد العالمي لأسعار الأغذية، واصلت منظمة الأغذية والزراعة التعاون مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي في مكافحة انعدام الأمن الغذائي العالمي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى إيفاد بعثات تقييمية لصياغة إجراءات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للتخفيف من حدة الآثار المباشرة لارتفاع أسعار الأغذية وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية بصورة مستدامة في البلدان الأشد تضررا.

٣٢ - وبفضل تعاون منظمة الأغذية والزراعة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي في العملية التحضيرية لمؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي عقد في اليابان في أيار/مايو ٢٠٠٨، كان لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة

لأفريقيا موقع متقدم في جدول أعمال المؤتمر. ونظم الشركاء أيضا نشاطا جانبيا بشأن التحديات والفرص المرتبطة بارتفاع أسعار الأغذية.

٣٣ - واستمر تركيز الدعم المقدم من برنامج الأغذية العالمي يتمحور حول الركيزة ٣ لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا والمتعلقة بالمجالات الرئيسية ذات الأولوية للنيباد، بما في ذلك، ضمن جملة أمور، ما يلي: (أ) زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال فتح الأسواق أمام الأغذية المنتجة محليا من أجل دعم برامج التغذية المدرسية والبرامج الصحية؛ (ب) الاستفادة إلى أقصى حد من قدرات برنامج الأغذية العالمي المحلية في مجال المشتريات الغذائية لتحسين نفاذ صغار المزارعين إلى الأسواق؛ (ج) تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي من خلال التجارة في المواد الغذائية الأساسية وزيادة القدرة على الصمود في وجه الأزمات الغذائية من خلال إنشاء نظم وطنية وإقليمية موثوقة للاحتياطيات الغذائية.

٣٤ - واستهدفت الجهود التي بذلتها اليونيدو في مجال تعزيز الصناعات الزراعية حفز القدرات الإنتاجية المحلية وفتح قنوات لتسويق المنتجات الأفريقية. ومن المتوقع أن يحقق مشروع جديد لتنمية المشاريع الزراعية في ثمانية من بلدان غرب أفريقيا نفس ما حققه مركز سونغاي في بنن من نجاح في تعزيز الأعمال التجارية الزراعية المتكاملة والتخفيف من حدة الفقر وتشجيع النمو الاقتصادي. كما تقدَّم المساعدة في غرب أفريقيا حاليا إلى نيجيريا والكاميرون من أجل تحقيق أقصى استفادة ممكنة من نخيل الزيت. وستعود على أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا المطلة على بحيرة فيكتوريا فائدة من المشروع التجريبي لزيادة الدخل الزراعي من المشروبات المستحضرة من الموز.

٣٥ - وقدم برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأغذية والزراعة الدعم للبلدان الأفريقية من خلال عدة مشاريع وطنية وإقليمية ترمي إلى زيادة إنتاجية المحاصيل، وإدارة التربة والمياه، ومكافحة الآفات. وتشمل الأنشطة المدعومة استخدام الإشعاع والنظائر في مكافحة الآفات، مع التركيز بشكل خاص على القضاء على ذبابة تسي تسي، وزيادة غلة المحاصيل وتحسين إنتاجية الثروة الحيوانية من خلال التلقيح الاصطناعي والمكملات الغذائية.

هاء - الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق

٣٦ - في الاجتماع الاستهلالي الذي عقد في إطار هذه المجموعة في أيار/مايو ٢٠٠٧، جرى تحديد الأولويات التالية: التحليل المشترك للسياسات؛ وتعبئة الاستثمارات؛ والتحليل المشترك للقدرات المؤسسية؛ والاستثمارات في التنمية الصناعية؛ ووضع مؤشرات موحدة؛ وتحليل قيود سلاسل التوريد. وعملت اليونيدو، بصفتها المسؤولة عن تنظيم المجموعة، مع

النيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي في صياغة خطة العمل الخاصة بالمجموعة والتي جرى اعتمادها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٣٧ - وفي جنوب أفريقيا نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة النيباد وحكومة جنوب أفريقيا، بالتعاون مع اليونيدو، الاجتماع الثامن عشر لوزراء الصناعة الأفارقة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الذي تمت خلاله بلورة الاستراتيجية التنفيذية للتنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا. وتشمل الاستراتيجية سبع مجموعات هي: السياسة الصناعية؛ والتحسين والتحديث؛ وتطوير الهياكل الأساسية؛ وتعزيز المهارات الصناعية؛ وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا؛ وتعبئة الموارد؛ وتعزيز التنمية الصناعية المستدامة.

٣٨ - وفضلا عن ذلك، بدأت اليونيدو في عام ٢٠٠٨ تحليلا شاملا من أجل التوصل إلى استراتيجيات وإجراءات جديدة لدعم جهود التنمية الصناعية في أفريقيا وتنويع ما يجري تداوله تجاريا من منتجاتها على الصعيد الدولي، وإحداث زيادة كبيرة في حصتها في الصادرات العالمية من المنتجات المصنعة والصناعة التحويلية العالمية. وسيستفيد من نتائج الدراسة مؤتمر القمة الرفيع المستوى المعني بالصناعات الزراعية الذي سيجري تنظيمه في نيجيريا في عام ٢٠٠٩. وسيُستند إلى نتائج وتوصيات الدراسة ومؤتمر القمة في اعتماد استراتيجيات وإجراءات لدعم خطة عمل الاتحاد الأفريقي للتنمية الصناعية المعجلة في أفريقيا.

٣٩ - وبفضل الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة تستطيع أقل البلدان نموا أن تعمل مع ست وكالات (صندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية) ومع الشركاء في التنمية لكفالة دمج السياسات التجارية الوطنية في استراتيجياتها الإنمائية. ويجري حاليا منح مزايا الإطار المتكامل المحسن لـ ٣٢ من أقل البلدان الأفريقية نموا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بدأت الأمانة التنفيذية للإطار المتكامل المحسن أعمالها. وبدأ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عملياته كمدير للصندوق الاستئماني لهذا الإطار المتكامل. وحول المانحون إلى مكتب خدمات المشاريع أموالا تعهدوا بتقديمها في المؤتمر المعني بالإطار المتكامل المحسن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ويعمل حاليا مجلس الإدارة المؤقت للإطار المتكامل على ضمان بدء تنفيذ مشاريع ملموسة مستمدة من آلية الإطار المتكامل في أقرب وقت ممكن. ويقوم حاليا عدد من أقل البلدان الأفريقية نموا بإعداد مقترحات لمشاريع من أجل الحصول على موارد لتمويلها.

٤٠ - وفي عام ٢٠٠٨، كان الهدف الرئيسي للعمل الذي اضطلعت به منظمة التجارة العالمية وشركاؤها في مجال المعونة المقدمة للتجارة هو نقل محور التركيز إلى رصد وتنفيذ المبادرات المتخذة في هذا المجال مع التشديد على الأولويات القطرية والإقليمية والقطاعية. وفي إطار التحضير للاستعراض العالمي للمعونة المقدمة إلى التجارة الذي سيجري في تموز/يوليه ٢٠٠٩، أُرسلت إلى البلدان النامية استبيانات تستهدف مساعدتها على تحديد احتياجاتها وأولوياتها، مشفوعة ببيانات بشأن تدفق المعونة قامت بجمعها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بهدف تحديد الثغرات الوطنية أو الإقليمية في الهياكل الأساسية والقدرة التجارية.

٤١ - وفيما بين تموز/يوليه ٢٠٠٨ وحزيران/يونيه ٢٠٠٩، اضطلعت منظمة التجارة العالمية بأكثر من ١٢٠ مشروعا وطنيا وأكثر من ٢٠ مشروعا إقليميا في أفريقيا. وركزت هذه المشاريع على بناء القدرات البشرية والمؤسسية ذات الصلة بالمسائل التجارية المتعددة الأطراف. كما استفادت البلدان الأفريقية من أنشطة تدريبية شتى نفذتها منظمة التجارة العالمية منها دورات تدريبية للمسؤولين الحكوميين ودورات بشأن السياسات التجارية الإقليمية ودورات مكثفة بشأن مهارات التفاوض التجاري.

٤٢ - وفي إطار العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي، نظم مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ اجتماعا استعراضيا إقليميا أفريقيا في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتحتوي الوثيقة الختامية للاجتماع على تدابير عملية المنحى من بين أهدافها كفالة التنفيذ الموحد والفعال للصكوك الإقليمية ودون الإقليمية من جانب البلدان الأعضاء، والحد من التماس المنفعة الشخصية ومن تأخيرات الموانئ والحدود التي تسهم إسهاما كبيرا في تكاليف النقل العابر، وتعزيز مشاركة رابطات القطاع الخاص الوطنية والإقليمية المعنية في جهود التيسير، وتقوية قدرة الحكومات على تصميم وتنفيذ اتفاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحسين تصميم الهياكل الأساسية على الحدود، وإيجاد مرافق مشتركة.

٤٣ - ويواصل الأونكتاد دعم البلدان في تنفيذ أهداف النيباد من خلال أنشطة ترمي إلى مساعدتها على الاندماج النافع في النظام التجاري الدولي. ومن بين المجالات الرئيسية لهذا الدعم تعزيز السياسات التجارية للبلدان الأفريقية وقدرات مؤسساتها ومواردها البشرية. وقدم الأونكتاد الدعم في مجال دراسة آثار المفاوضات المتعلقة بجدول أعمال الدوحة لمنظمة التجارة العالمية على المصالح التجارية والإنمائية لتلك البلدان.

٤٤ - وتوضح طبعة عام ٢٠٠٨ من منشور الأونكتاد ''تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا'' أن الأداء التصديري للبلدان كان ضعيفا على الرغم من تحرير التجارة، وهو ما يعزى جزئيا إلى عدم وجود سياسات تكميلية تعالج القيود الهيكلية والمؤسسية والاجتماعية - الاقتصادية التي تقيد استجابة قدرة التوريد لفرص التصدير. ويذهب التقرير إلى أن البلدان ينبغي لها أن تعتمد سياسات قطاعية في مجالي الزراعة والصناعة التحويلية من أجل التغلب على هذه القيود. وينبغي لها ألا تكتفي بالسعي إلى زيادة الصادرات بل عليها أيضا أن تسعى إلى تحسين قدرات الإنتاج وزيادة الإنتاجية.

٤٥ - وكثف الأونكتاد أيضا المساعدة التقنية التي يقدمها في جمع ومواءمة البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية. فقد عُقدت في آب/أغسطس ٢٠٠٨ حلقة العمل الإقليمية الأولى للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي/الأونكتاد المعنية بالدراسة الاستقصائية الموحدة بشأن إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية، وذلك لإعداد دراسة استقصائية عن تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأنشطة الشركات الأجنبية التابعة للشركات عبر الوطنية، وهي الدراسة التي سيشيع استخدامها في بلدان السوق المشتركة، أو ستصبح أساسا للدراسة الاستقصائية التي ستستخدم في كل دولة عضو. ويجري فضلا عن ذلك عقد حلقات عمل وطنية من أجل الدول الأعضاء في السوق المشتركة.

٤٦ - وتقدم المنظمة العالمية للملكية الفكرية حاليا المساعدة إلى البلدان الأفريقية في إضافة الممتلكات الفكرية إلى برامجها الإنمائية الوطنية وفي وضع استراتيجيات وخطط مناسبة لاستغلال الممتلكات الفكرية في تحقيق التنمية المستدامة. وجرى في عدد من البلدان الأفريقية وضع استراتيجيات أو خطط إنمائية في مجال الملكية الفكرية أو يجري وضعها حاليا. وتستهدف المساعدة التقنية التي تقدمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية تعزيز قدرة البلدان على وضع الخطط لتنمية الممتلكات الفكرية والموارد البشرية وتعزيز القدرات المهنية وإنشاء أدوات من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد أتاح المنتدى الأقاليمي المعني بإدارة شؤون الملكية الفكرية ذات التوجه الخدمي والإنمائي، الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ فرصة جيدة لتبادل الخبرات بشأن إدارة شؤون الملكية الفكرية.

٤٧ - وأجرى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، مستثمرا عمله في مجال إسهام القطاع الخاص في تنفيذ النيباد، دراسة بشأن التنويع الاقتصادي في أفريقيا. وركزت الدراسة على أربعة بلدان مستهدفة (هي أنغولا وتونس وجنوب أفريقيا وكينيا) وحللت العوامل الدافعة إلى التنويع الاقتصادي، مشدِّدة بوجه خاص على الدور الريادي للحكومة والقطاع

الخاص في تشجيع النشاط الاقتصادي المتنوع. وسيجري استعراض استنتاجات الدراسة في اجتماع فريق الخبراء المقرر عقده في خريف عام ٢٠٠٩.

واو – البيئة والسكان والتحضر

٤٨ – تهدف هذه المجموعة المواضيعية إلى تعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا. وقد واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة دعم أولويات النيباد التي أُبرزت في خطة عمل المبادرة الخاصة بالبيئة، والتي تغطي ما يلي من قطاعات ومن مسائل مشتركة بين القطاعات: مكافحة تدهور الأراضي والجفاف والتصحر؛ والأراضي الرطبة؛ والأنواع المعتدية؛ والموارد البحرية والساحلية؛ وتغير المناخ؛ وحفظ الموارد الطبيعية عبر الحدود.

٤٩ – وفضلا عن ذلك، يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه أمانة المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، دعم تنفيذ قرارات المؤتمر وبرنامج عمله، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من خطة عمل النيباد للمبادرة الخاصة بالبيئة. ومن النتائج الرئيسية للدورة الثانية عشرة للمؤتمر التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ قراره بشأن تغير المناخ؛ الذي تضمن: (أ) استعدادات أفريقيا لتكوين موقف تفاوضي موحد حول نظام دولي شامل بشأن تغير المناخ يمتد إلى ما بعد عام ٢٠١٢؛ و (ب) الإطار الشامل للبرامج الأفريقية المتعلقة بتغير المناخ. وفي أعقاب هذا القرار، جرت مناقشات أولية مع أطراف شتى من أصحاب المصلحة بشأن تكوين موقف أفريقي موحد إزاء تغير المناخ.

٥٠ – وعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع غيره من كيانات الأمم المتحدة لدعم تنفيذ برنامج عمل المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه. فقد أعد برنامج البيئة، في عام ٢٠٠٨، مشروعا لبناء قدرات البلدان على التأقلم مع الإجهاد المائي والتكيف مع تغير المناخ ولزيادة قدرتها على تحمل آثارهما. ولهذا المشروع، الذي تدعمه الصين، عناصر أربعة هي: تجميع مياه الأمطار؛ وإعادة استخدام المياه المستعملة لري مزارع الغابات؛ وإنشاء نظام للإنذار المبكر بالجفاف والتكيف معه؛ والإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية العابرة للحدود لبحيرة تنجانيقا. وتشمل التغطية الجغرافية للمشروع بوروندي، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وكينيا، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموزامبيق.

٥١ – ودأب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، على عقد مؤتمر كل سنة للوزراء الأفارقة المسؤولين عن الإسكان والتنمية الحضرية. ونظم آخر هذه المؤتمرات في تموز/يوليه ٢٠٠٨ في نيجيريا بهدف تكوين موقف موحد بشأن

المستوطنات البشرية وأنشطة التصدي لمظاهر وعواقب النمو الحضري غير المستدام والفقر في المناطق الحضرية. وقد تعهد المؤتمر بتكثيف الجهود لزيادة التمويل المقدم لتحسين الأحياء الفقيرة وتوفير الإسكان الميسور التكلفة والتنمية الحضرية.

٥٢ - وواصلت المنظمة الدولية للهجرة الجهود التي تبذلها لتوعية صانعي السياسات بآثار البيئة وتغير المناخ على نزوح السكان. كما واصلت المشاركة في عدد من المشاريع البحثية في مجال الهجرة والبيئة، بوسائل منها إجراء دراسات حالة إفرادية في عدد من المناطق لاستكشاف مدى إسهام العوامل البيئية في قرار الهجرة.

زاي - التنمية الاجتماعية والبشرية

٥٣ - وعززت هذه المجموعة التنسيق والتعاون بين أعضائها، وشمل ذلك: الذكرى السنوية الستين لصدور إعلان حقوق الإنسان؛ وسنة الشباب الأفريقي؛ ومنتدى التنمية الأفريقية السادس؛ ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه؛ ومؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعني بالمياه والصرف الصحي. كما قدمت المجموعة دعما تقنيا إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي لوضع إطار للسياسات الاجتماعية في أفريقيا. وجرى تنفيذ هذه الأنشطة بالاشتراك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعة الخاصة بالسلام والأمن والمجموعة الفرعية الخاصة بالمياه في مجموعة الهياكل الأساسية. وقد نظمت مجموعة التنمية الاجتماعية والبشرية في عام ٢٠٠٨ معتكفا لاستعراض وتحسين تواؤم أنشطة المجموعة مع أولويات الاتحاد الأفريقي.

٥٤ - وقد تَشارَك في تنظيم المؤتمر الوزاري الأول المعني بالصحة والبيئة في أفريقيا منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واستضافته حكومة غابون في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وكان الهدف من المؤتمر هو كفالة الالتزام السياسي باتباع نهج متكامل في وضع السياسة العامة وبإحداث التغييرات المؤسسية والاستثمارية اللازمة للحد من التهديدات البيئية للصحة. ويتوقع أن تساعد منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان في تبادل الخبرات وتنمية القدرات وإنشاء آلية لرصد التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات التي قُطعت في ذلك المؤتمر.

٥٥ - وقدم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز دعما تقنيا إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي لإعداد أول خلاصة شاملة[(١)] بالالتزامات القارية والعالمية المتعلقة بفيروس نقص

(١) تضم الخلاصة إعلانات وقرارات ومواقف عالمية وأفريقية جرى اعتمادها فيما بين عامي ١٩٨٧ و ٢٠٠٧ في مؤتمرات قمة لرؤساء الدول والحكومات، ودورات استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن اجتماعات رفيعة المستوى، ومؤتمرات لوزراء الصحة، واجتماعات إقليمية لوكالات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني.

المناعة البشرية/الإيدز. وتضم الخلاصة ٢٧ التزاما عالميا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، و ٢٤ التزاما قاريا للاتحاد الأفريقي، و ثمانية التزامات إقليمية. ويُتوقع أن تسهم الخلاصة في ضمان التوعية على نطاق أوسع بتلك الالتزامات وفي إكسابها طابعا دوليا وتيسير المتابعة والرصد والتقييم الدوري بهدف تحسين الأداء.

٥٦ - وقد عززت منظمة الصحة العالمية صحة الأطفال والمراهقين من خلال شراكات تجمعها بالاتحاد الأفريقي واليونيسيف والبنك الدولي وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومؤسسة بيل وميليندا غيتس ومؤسسة فورد. وأسهمت المنظمة في تعزيز النظم الصحية لتقديم خدمات التحصين وأي خدمات صحية أخرى يمكن تقديمها مع شركاء مثل اليونيسيف ومنظمة الروتاري الدولية ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها في أتلانتا، جورجيا، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وذلك عن طريق تقديم المساعدة التقنية وبناء قدرات قاعدة الموارد البشرية في البلدان، والإسهام في الهياكل الأساسية، بما في ذلك ما يتصل بمواد التحصين، وما إلى ذلك.

٥٧ - ودعمت المنظمة، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء الصحة للاتحاد الأفريقي حيث جرى استعراض وإقرار الاستراتيجية الصحية الأفريقية وفقا لإعلان جوهانسبرغ، الذي أكد وزراء الصحة فيه من جديد السياسات وخطط العمل الإقليمية والقارية القائمة. وتلقت الجماعات الاقتصادية الإقليمية دعما في وضع الخطط الخاصة بضمان توافر السلع اللازمة للصحة الإنجابية، كما قُدم الدعم التقني لأغراض التقييم في مجالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومشاركة النساء والفتيات في النزاعات، والبلدان الخارجة من النزاعات.

٥٨ - وواصلت المنظمة الدولية للهجرة تطوير مبادراتها الطويلة الأجل (من قبيل برنامج تسخير الهجرة لأغراض التنمية في أفريقيا) للحد من آثار ما يسمى بنزوح الكفاءات عن طريق إشراك أفارقة الشتات في أنشطة تنمية بلدانهم الأصلية. كما بدأت المنظمة، بالتعاون مع مؤسسة التآزر الجامعي العالمي (World University Services)، تنفيذ برنامج حول موضوع ''الهجرة والتعليم العالي: تنمية المهارات والقدرات'' يستهدف بناء قاعدة حيوية من الموارد البشرية المدربة في مجال إدارة شؤون الهجرة في جامعات أفريقية مختارة. وسيجري في إطار المشروع إقامة شبكة من باحثي الشتات الأفارقة وتشجيع التآخي مع جامعات في الشمال والجنوب من أجل تنقيح أو تحسين أو تطوير المقرر الدراسي الخاص بإدارة شؤون الهجرة.

حاء – العلم والتكنولوجيا

٥٩ – تدعم هذه المجموعة تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي/النيباد الموحدة للعلم والتكنولوجيا في أفريقيا، التي اعتمدها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

٦٠ – وأعطت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إشارة البدء للمبادرة المتعلقة بالسياسات الأفريقية للعلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل بناء القدرات في مجال إعداد سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار ووضع سياسات وطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار في جميع البلدان الأفريقية. ودعما لتنفيذ سياسات ثقافية في أفريقيا وتماشيا مع تطلعات خطة العمل الإقليمية الأفريقية لاقتصاد المعرفة، أنشئ مشروع الحرم الجامعي الإلكتروني الأفريقي بوصفه استمرارا للجهود التكاملية بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي واليونسكو. ولا يمكن تلبية الحاجة إلى تدريب أعداد كبيرة من مدرسي العلوم باستخدام طرق إعداد المدرسين التقليدية. ولذلك تستخدم اليونسكو والمنظمة الدولية للهجرة حاليا تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المعاصرة لتعزيز قدرة البلدان الأفريقية على إعداد مدرسي العلوم والهندسة والتكنولوجيا عن طريق وسيلة من وسائل التعلم الإلكتروني وهي الحرم الجامعي الإلكتروني الأفريقي.

٦١ – ودعما لأهداف خطة العمل الأفريقية الموحدة للعلم والتكنولوجيا وفي إطار المشروع المتعلق بالشراكات الدولية لتسخير التكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراض التنمية المستدامة، قدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم إلى السنغال وغانا في وضع خطط رئيسية وخرائط طريق لإنشاء مجمعات للعلوم والتكنولوجيا. ويشمل المشروع أيضا نشر معلومات عن إنشاء مجمعات من هذا القبيل؛ وزيادة التوعية بالإسهامات التي يمكن أن تقدمها هذه التكنولوجيات في دعم التنمية المستدامة والدور الذي يمكن أن تؤديه الشراكات الدولية في نقل التكنولوجيا.

٦٢ – وفي إطار الاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي الحكومي الدولي للبحث والتطوير والتدريب فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا النوويين، تدعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تعزيز استخدام العلوم والتكنولوجيا النوويين في الأغراض السلمية. وتشمل المشاريع في هذا الصدد أنشطة إقليمية ذات أولوية من قبيل تنمية الطاقة المستدامة، وصحة الإنسان، والتغذية، والوقاية من الأمراض المعدية، وإنتاج الثروة الحيوانية ومكافحة أمراض الحيوان، وتحسين غلة المحاصيل، ومراقبة الجودة الصناعية، وإدارة

المناطق الساحلية، والتدريب على نظم تكنولوجيا الاتصالات، والتكنولوجيا النووية والأمن النووي، والسلامة من الإشعاع، والتواصل بين واضعي القواعد التنظيمية الأفارقة.

طاء – الاتصالات والدعوة والتوعية

٦٣ – تستهدف مجموعة الدعوة والاتصالات، التي يرأسها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، تعزيز الدعوة من أجل النيباد ودعمها على كل من الصعيد الدولي والقاري والإقليمي.

٦٤ – وقد رعت المجموعة، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تنظيم حوار إعلامي إقليمي لكبار الإعلاميين بهدف تيسير زيادة التوعية وتحسين التغطية الإعلامية لبرنامج النيباد من خلال المناقشات التحاورية بين الصحفيين وغيرهم من المهتمين بالنيباد. وقد تَشاطَر تمويل الحوار، الذي عقد في مدينة فال، بجنوب أفريقيا، في شباط/فبراير ٢٠٠٩، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتلقى دعما بمساهمات مالية ومساهمات أخرى من ألمانيا وأمانة النيباد وإدارة شؤون الإعلام.

٦٥ – واتفق المشاركون على توصيات رئيسية باتخاذ مزيد من الإجراءات وعلى توافق آراء فال الذي سلم بالدور المحوري الذي تؤديه وسائل الإعلام في تنمية أفريقيا بوجه عام وحث مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانتي النيباد والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وكيانات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في التنمية على فتح قنوات اتصال فعلية وتيسير تبادل المعلومات والعمل من أجل تعزيز وسائل الإعلام الأفريقية لكي تصبح صحافة مواطنين حقيقية.

٦٦ – وتماشيا مع توصيات الاجتماع الثامن لآلية التنسيق الإقليمية، خضع الحوار الإعلامي الإقليمي لتقييم رسمي ستدرج نتائجه في التقرير السنوي للمجموعة. كما أُطلعت المجموعات الثماني الأخرى على معلومات بشأن ذلك الحوار ومن المقرر أن يُجرى خلال فترة السنتين المقبلة حوار لأغراض المتابعة.

٦٧ – وأنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منتدى للتواصل المعرفي في تموز/يوليه ٢٠٠٨ وأتاحت إجراء مناقشة إلكترونية بشأن المجالات المواضيعية لآلية التنسيق الإقليمية من أجل زيادة التنسيق والتعاون. وبناء على طلب وحدة التنسيق التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي/النيباد، تجري حاليا مناقشة إلكترونية حول موضوع ”إدماج النيباد في عمليات وهياكل الاتحاد الأفريقي“. ويستخدم المنتدى لتيسير وتعزيز تبادل المعارف والتعاون داخل المجموعات المواضيعية وفيما بينها.

٦٨ - وواصلت إدارة شؤون الإعلام تغطية النيباد في مجلتها الفصلية ''أفريقيا الجديدة'' من خلال مواضيع عن الهياكل الأساسية، وتعبئة الموارد المحلية، والتنمية الزراعية، وغير ذلك من الأولويات. وصدرت طبعة خاصة من المجلة عن النيباد لتوزيعها خصيصا على وسائل الإعلام والأكاديميين وهيئات المجتمع المدني وجهات أخرى.

ثالثا - قضايا السياسة العامة التي ينطوي عليها تنفيذ الشراكة الجديدة

ألف - تعزيز نظام المجموعات المواضيعية وأثر الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة

٦٩ - شهد العام الماضي إحراز مزيد من التقدم في تعزيز التنسيق العام للدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامجه الخاص بالنيباد. وكانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سباقة في متابعة تنفيذ توصيات آلية التنسيق الإقليمية حيث يسرت التواصل والمشاورات.

٧٠ - وأتاح الاجتماع التاسع لآلية التنسيق الإقليمية الفرصة للبناء على إنجازات الاجتماع السابق وتوطيد الشراكات مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وأمانة النيباد. واستفادت فعاليات الآلية من المشاركة الأكبر والرفيعة المستوى من جانب وكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية. وكان ترؤس نائبة الأمين العام للأمم المتحدة لاجتماعات آلية التنسيق الإقليمية إنجازا كبيرا، هو ومشاركة منظمات أفريقية إقليمية ودون إقليمية في رئاسة الاجتماعات.

٧١ - وناقش المشاركون في الاجتماع التاسع لآلية التنسيق الإقليمية قضايا تتصل بالنقاط الرئيسية الأربع التالية: (أ) تحسين هيكل إدارة المجموعات المواضيعية؛ (ب) تقوية الترابط والتوافق والتآزر؛ (ج) تعزيز القدرات على مستوى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛ (د) تحسين الالتزام والدور القيادي على أرفع المستويات.

٧٢ - وكان من أبرز ما جرى في الاجتماع تأكيده على ضرورة إنشاء هيكل إداري للمجموعات المواضيعية يشمل تكليف جهات بتقاسم الإشراف على تلك المجموعات دعما للمشرفين عليها واستحداث طرائق لتقديم التقارير وآليات لمتابعة الأنشطة المشتركة. لكن الأهم من ذلك كان إعادة تأكيد الاجتماع على أهمية التقارير المرحلية للمجموعات، التي سيتواصل تضمينها معايير إنجاز قابلة للقياس والتحديات الرئيسية ودروسا مستفادة.

٧٣ - وقد سلمت آلية التنسيق الإقليمية بكون تعزيز الترابط والتوافق والتآزر بين السياسات والأنشطة عنصرا محوريا لفعالية نظام المجموعات المواضيعية. ويتوقع أن يهتدي دعم المجموعات بأُطر السياسة العامة والأولويات والخطط الاستراتيجية لمفوضية الاتحاد

الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وأمانة النيباد. وفي الحالات التي لا يوجد فيها إطار واضح للسياسة العامة، فإن المجموعات المواضيعية قد تساعد مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وأمانة النيباد في توضيح وتحديد القضايا والاقتراحات وقد تساعدها كذلك من خلال الإشراك المباشر لأصحاب المصلحة المعنيين.

٧٤ - كما سلمت آلية التنسيق الإقليمية بأن التنفيذ الفعال لأنشطة المجموعات يتوقف على قدرات شتى أصحاب المصلحة. ولا توجد لدى كثير من المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية إلا قدرة محدودة على القيام ببرامج وأنشطة متشعبة ومتعددة الأوجه في إطار المجموعات. وعليه، فإن هناك حاجة قوية لتزويد مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة النيباد والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المنظمات الأفريقية بدعم منسق على نطاق الأمم المتحدة في مجالات بناء القدرات. وقد توافقت الآراء بشكل واضح في الاجتماع على أن الآلية بحاجة إلى التزام رفيع المستوى وإلى توجيه قيادي على جميع المستويات.

٧٥ - وتنظر كل المجموعات المواضيعية حاليا في سبل للقيام بأنشطة مشتركة داخل المجموعات وفيما بينها. وهي تقوم الآن بإعداد خطط متعددة السنوات للأعمال المقبلة لتمهيد السبيل لعمل المجموعات المواضيعية معا في أنشطة وبرامج مشتركة. وقد أصبحت الاجتماعات التي تعقدها المجموعات أكثر انتظاما من حيث التكوين ومواعيد الانعقاد.

٧٦ - وتحقق أنشطة المجموعات آثارا ملموسة على تنفيذ خطط إنمائية إقليمية رئيسية وعلى طائفة المؤسسات التي تدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامجه الخاص بالنيباد. وتشكل مبادرات من قبيل سنة الشباب الأفريقي؛ ولجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه؛ ومؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعني بالمياه والصرف الصحي؛ والأنشطة المتعلقة بالنازحين داخليا؛ والاجتماعات المشتركة بين الوكالات بشأن تنسيق ومواءمة السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا؛ وبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا؛ وسياسات العلم والتكنولوجيا، والاجتماعات السنوية المشتركة للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ ومنتدى التنمية الأفريقي الرابع؛ والذكرى السنوية الستين لإعلان حقوق الإنسان، كلها تشكل أمثلة جيدة على قوة التفاعل وعلى التنسيق والتعاون بشكل أقوى بين مجموعات آلية التنسيق الإقليمية من ناحية، وبين تلك المجموعات والإدارات المعنية في مفوضية الاتحاد الأفريقي من ناحية أخرى. وسيؤدي التركيز على مسألتي أزمة الأغذية وتغير المناخ الناشئتين إلى تركيز أنشطة المجموعات بشكل أدق وتحسين التنسيق والتفاعل.

٧٧ - والدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة له آثار واضحة في مجالات عديدة. فعلى وجه الخصوص، أسهمت أنشطة منظمة الأغذية والزراعة مقترنةً بأنشطة شركاء آخرين، في حشد الدعم السياسي والمالي لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا وفي العودة إلى إدراج الزراعة ضمن برنامج التنمية. وساعدت أنشطة الدعوة والدعم التي قامت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجموعة الفرعية المتعلقة بإعادة البناء والتنمية بعد انتهاء النزاع في المضي قدما بمبادرات شتى للاتحاد الأفريقي، ولا سيما وضع مشروع اتفاقية بشأن النازحين داخليا في القارة وتنظيم أول مؤتمر قمة استثنائي للاتحاد الأفريقي بشأن النزوح القسري للسكان في أفريقيا. كما يترتب على أوجه التآزر الآخذة في النمو بين مجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن ومكتب دعم بناء السلام والمجموعة الفرعية المتعلقة بإعادة البناء والتنمية بعد انتهاء النزاع تعزيز الدعم المقدم لإنعاش البلدان الخارجة من النزاعات. وبالمثل، أسهم الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركائه في وضع خطة عمل المبادرة البيئية للنيباد موضع التنفيذ.

باء - دعم تعبئة الموارد المالية لتنفيذ الشراكة الجديدة

٧٨ - يقوم الأونكتاد حاليا بوضع الصيغة النهائية لمشروع كتيب للسياسة العامة بشأن تعزيز دور الموارد المالية المحلية في تنمية أفريقيا. وستُستخدم محتويات الكتيب بوصفها المبادئ التوجيهية الرئيسية في الحلقات الدراسية الإقليمية المعقودة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ للمسؤولين عن تعبئة الموارد المالية المحلية. وفي عام ٢٠٠٨، دعم الأونكتاد الإدارة التنفيذية والاستراتيجية للديون في ٢١ بلدا أفريقيا. فمن خلال توفير مجموعة من الحلول التي ثبتت جدواها في مجال إدارة الدين العام، بما في ذلك برمجيات الأونكتاد المتخصصة التي يطلق عليها ''نظام إدارة الديون والتحليل المالي''، من أجل تسجيل ورصد ديون تلك البلدان، أسهم البرنامج في تعزيز قدرة البلدان على إدارة مديونياتها العامة وإصدار إحصاءات موثوقة عن الديون لأغراض وضع السياسات.

٧٩ - ويعمل صندوق النقد الدولي حاليا مع شركاء دوليين لتعزيز النمو والحد من الفقر في البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل. وتتمثل السياقات التنفيذية لهذا الدعم في الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، التي تدعو إلى تحسين السياسات المحلية، وتعبئة الموارد المحلية والخارجية، بما في ذلك تخفيف عبء الديون، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويركز الصندوق على مجالات خبرته الفنية المتمثلة في السياسات المالية والنقدية وسياسات أسعار الصرف، وعلى غير ذلك من الإصلاحات والمؤسسات التي لها علاقة بالاستقرار على

صعيد الاقتصاد الكلي. كما ساعد الصندوق الجهود الإنمائية المبذولة في أفريقيا عن طريق الدعم المالي المباشر وتخفيف عبء الديون.

٨٠ - وواصلت منظمة الأغذية والزراعة تقديم الدعم المالي إلى النيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لدعم تنفيذ جدول أعمال برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا. والقاسم الأعظم من هذه الموارد مكرس لبناء القدرات المؤسسية، غير أن نسبة كبيرة منها مخصصة لتغطية المصاريف التشغيلية للمؤسسات المستفيدة، بما في ذلك تنظيم الأنشطة التدريبية والاجتماعات وحلقات العمل.

٨١ - وللتخفيف من آثار ارتفاع أسعار الأغذية، بدأ برنامج الأغذية العالمي مبادرة تسمى حساب الطوارئ للتخفيف من آثار السوق بوصفها جزءا من استجابة موحدة وخصص ما مجموعه ١٨١ مليون دولار لـ ١٨ بلدا من البلدان ذات الأولوية في أفريقيا وحدها لمساعدة الحكومات في تلبية الدعوة العاجلة إلى المساعدة في مواجهة ارتفاع أسعار الأغذية من خلال شبكات أمان اجتماعي جديدة ومعززة.

٨٢ - ويدعم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الوقت الراهن مبادرات تغطي كامل القارة الأفريقية من خلال منحتين يبلغ مجموع قيمتهما ٠٠٠ ٤٠٠ دولار. ويشكل الصندوق الأفريقي لتحديات المشاريع أداة مَنْح متعددة المانحين استُحدثت لتجربة نماذج جديدة للأعمال التجارية ستؤدي إلى زيادة الفرص التسويقية للفقراء، وبخاصة في المناطق الريفية، كما تستهدف الآلية الأفريقية لتمويل الأسمدة تعزيز استخدام الأسمدة على نطاق القارة والمساعدة في بدء ثورة خضراء في أفريقيا.

٨٣ - وقدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إسهامات نقدية قدرها ٠٠٠ ١٧٠ دولار لدعم وضع مشروع اتفاقية للاتحاد الأفريقي بشأن النازحين داخليا ومبلغا إضافيا قدره ٠٠٠ ٣٥٠ دولار لدعم تنظيم مؤتمر قمة استثنائي للاتحاد الأفريقي بشأن النزوح القسري.

٨٤ - وتشكل تعبئة الموارد المالية الكافية شرطا مسبقا للتنفيذ الفعال لبرنامج الاتحاد الأفريقي/النيباد. وقد أبلغت كيانات منظومة الأمم المتحدة عن وجود أشكال شتى لتقديم الدعم المالي للقطاعات ذات الأولوية للنيباد ولتنمية أفريقيا. ويعرض الجدول الوارد في مرفق هذا التقرير صورة مفصلة عن الموارد التي خصصتها كيانات منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨.

جيم – القضايا المشتركة بين القطاعات

٨٥ – عقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني باحتياجات أفريقيا الإنمائية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وأعد مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، بوصفه المكتب الفني للاجتماع الرفيع المستوى، تقرير الأمين العام المعنون ”احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ شتى الالتزامات، والتحديات، وطريق المضي قدما“ (A/63/130)، الذي يشكل وثيقة معلومات أساسية للاجتماع. وقد استفاد التقرير من مشاورات ميدانية جرت مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانتي النيباد والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٨٦ – واستفاد الاجتماع أيضا من العمل المنسق من جانب كيانات منظومة الأمم المتحدة من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بأفريقيا التي شكلها مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا[٢]. وتأتي دليلا على هذه الاستجابة المنسقة الإسهامات التي قُدمت من أجل تقرير الأمين العام والأنشطة الجانبية الـ ١٥ التي تَشارَكت في تنظيمها وكالات شتى تابعة للأمم المتحدة.

٨٧ – وقد اعتمد الاجتماع الرفيع المستوى، بتوافق الآراء، الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية (قرار الجمعية العامة ١/٦٣) الذي دل بقوة على التزامات أفريقيا إزاء مستقبلها، وعلى تجدد شراكة المجتمع الدولي من أجل تنمية أفريقيا. وقُدمت نتائج الاجتماع إلى عدة محافل عالمية، منها المناسبة الرفيعة المستوى المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، ومنتدى الشراكة الأفريقية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٨٨ – ولمواجهة الأزمتين الاقتصادية والمالية العالميتين، يبذل مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية جهودا لتوجيه أنظار المجتمع الدولي إلى الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على آفاق التنمية في البلدان الضعيفة ولا سيما الأفريقية منها، وهو يضع الخطط حاليا لعقد مجموعة من المناسبات وإجراء دراسة تحليلية خاصة لتقييم البيئة العالمية المتغيرة من حيث تأثيرها على أقل البلدان نموا وتحديد القنوات الرئيسية لانتقال هذا التأثير، بما في ذلك إجراء تحليل للعلاقات المتبادلة مع بيان الاتجاهات في أسعار الطاقة والأمن الغذائي وتغير المناخ.

---

(٢) أعار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا مستشارين في شؤون السياسة العامة للمساعدة في التحضير للاجتماع.

٨٩ - واعتمادا على الدعم المقدم من مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، نظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا اجتماعا لفريق خبراء في شباط/فبراير ٢٠٠٨ في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن تعاون أفريقيا مع شركاء التنمية الجدد والناشئين. وناقش الخبراء التحديات والفرص التي أوجدها هذا التعاون ووضعوا توصيات بشأن سبل زيادة تعزيز الشراكة بين أفريقيا والشركاء الجدد والناشئين من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق الأهداف الإنمائية. وسيجري دمج التوصيات في الدراسة التي سينشرها مكتب المستشار الخاص بحلول نهاية عام ٢٠٠٩.

٩٠ - ويواصل المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الأمم المتحدة القيام بمشروع بحثي يستهدف تحسين قدرة أفريقيا على تقييم آثار تغير السياسات على مستوى فرادى الأسر المعيشية. وقدم المعهد مساعدة تقنية إلى باحثين في أوغندا وبوتسوانا والكاميرون ونيجيريا لبناء نماذج حاسوبية تتيح المحاكاة الحاسوبية لآثار الإصلاح الضريبي وإصلاح نظم التحويلات على توزيع الدخل والفقر. وتمثلت بعض ثمار المشروع في إنشاء موقع على شبكة الإنترنت به نماذج سهلة الاستعمال يستطيع مقررو السياسات وغيرهم من خلالها اختبار آثار تغير السياسات بالنسبة لتلك البلدان الأربعة إلى جانب جنوب أفريقيا.

٩١ - وبدأت جامعة الأمم المتحدة مجموعة أنشطة مشتركة بينها وبين جامعة كورنيل بشأن أفريقيا تستهدف رسم خريطة، عبر مجموعة من المؤتمرات، لحالة المعرفة العلمية والمعرفة المتصلة بالسياسات. وتعالج الندوات المعقودة في إطار هذه المجموعة من المؤتمرات قضايا ذات صلة بما يلي: الأغذية والتغذية، والأداء الإداري، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصحة العمومية والاستدامة البيئية، والتعليم العالي. وتجمع هذه السلسلة من المؤتمرات بين خبراء أكاديميين وممارسين من أفريقيا والأمم المتحدة والمجتمع المدني ومعنيين بهذه الجهات الثلاث لمناقشة كثير من التحديات الرئيسية التي تواجه أفريقيا. ويجري الاضطلاع بهذه المجموعة من الأنشطة بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩٢ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان دعما لتقييم حالة الشباب الأفريقي ولوضع الميثاق الأفريقي للشباب الذي وافق عليه الوزراء الأفارقة المسؤولون عن الشباب وأقره مؤتمر رؤساء الدول الأفارقة. وقد صدق على الميثاق حتى الآن ١٦ بلدا ووافق عليه ووقعه ٣٠ بلدا. ويتوقع أن يدخل الميثاق حيز النفاذ في عام ٢٠٠٩.

دال – التحديات والقيود

٩٣ – رغم أن العام الماضي شهد إدخال مزيد من التحسينات في تعزيز نظام المجموعات المواضيعية، فإن هناك تحديات لا تزال باقية، ومنها:

- صعوبات التوفيق بين مختلف أولويات أعضاء المجموعات المواضيعية وبين أولويات آلية التنسيق الدولية
- يؤدي نقص الموارد المالية والبشرية المخصصة تحديدا لأنشطة المجموعات المواضيعية إلى إعاقة التخطيط والبرمجة المشتركين وتنفيذ الأنشطة في سياق المجموعات
- لا يزال الرصد والتقييم يمثلان تحديا، وخاصة بالنظر إلى عدم وجود آلية رسمية لمساءلة أعضاء المجموعة المواضيعية أمام المجموعة.

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات

٩٤ – لما كان هذا التقرير يتزامن مع حلول الذكرى الثامنة لاعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)، فقد آن الأوان لأن تستحدث كيانات منظومة الأمم المتحدة نهجا للرصد يركز على النتائج تستطيع من خلاله تقييم آثار الدعم الذي تقدمه على تنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي/النيباد. وينبغي العمل بإطار خاص للرصد والتقييم ضمن إطار آلية التنسيق الإقليمية. وإذا كان سيجري ضمن هذا الإطار فحص فعالية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة، فإن من الممكن أن يتم من خلاله أيضا وضع استراتيجيات بشأن كيفية معالجة أي قصور في الفعالية.

٩٥ – وبالنظر إلى الزخم الذي يكتسبه حاليا تنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي/النيباد، فقد أضحى من الأمور البالغة الأهمية أن تتبادل كيانات الأمم المتحدة الاطلاع على ما لدى كل منها من خبرات وممارسات جيدة ومعلومات بشأن أنشطتها الحالية والمقررة. ويمثل منتدى توليد المعارف والتواصل الذي استحدثته أمانة آلية التنسيق الإقليمية إطارا لإدخال مزيد من التحسينات في هذا المجال. كما يتعين على الوكالات، لتحسين التنسيق والتعاون داخل المجموعات المواضيعية وفيما بينها، وضع جداول زمنية يمكن التنبؤ بها للاجتماعات المنتظمة.

٩٦ – وينبغي للمجموعات المواضيعية أن تعد وتقدم خطط أعمالها المقبلة لدمجها في خطة الأعمال المقبلة لآلية التنسيق الإقليمية. ومن شأن خطط الأعمال المقبلة أن توفر

توجيهات واضحة للأنشطة التي ستقوم بها المجموعات المواضيعية لتحسين المساءلة وتقاسم المسؤوليات وتيسير تعبئة الموارد وتعزيز التنفيذ والأثر.

٩٧ - وينبغي لجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مواصلة التعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في عملية تعزيز تواؤم وتوافق دعم الأمم المتحدة مع أولويات الاتحاد الأفريقي ومشاريعه الخاصة بدعم البرنامج المشترك بينه وبين النيباد.

٩٨ - وفي سياق تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على البلدان الأفريقية، ينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تغتنم هذه الفرصة لزيادة تعزيز التنسيق والتشاور فيما بينها من أجل تخفيف آثار تلك الأزمة على القطاعات ذات الأولوية للنيباد وعلى أضعف شرائح السكان. كما ينبغي لوكالات منظومة الأمم المتحدة أن تحافظ على البرامج الاجتماعية والإنمائية الحيوية وأن ترصد شواهد الإنذار المبكر التي يمكن أن تفوق تأثيراتها الآثار السلبية للانكماش.

٩٩ - ولما كانت أفريقيا معرضة بشدة للآثار السلبية للأزمة العالمية الراهنة، فإن على الأمم المتحدة أن تستخدم مبادرات وآليات قائمة ومبتكرة لتعبئة موارد مالية إضافية وأن تخصص مزيدا من التمويل للبرامج المتصلة بأفريقيا. ويمكن أن تستخدم الموارد المعبأة حديثا لتمويل برامج لبناء قدرات البلدان الأفريقية على وضع وتنفيذ سياسات معاكسة للدورات الاقتصادية وإصلاحات هيكلية من أجل التقليل إلى الحد الأدنى من وطأة واستمرار الانكماش الاقتصادي وتفادي فقدان فرص العمل.

١٠٠ - وحيث أن من المتوقع أن تكون تدفقات رأس المال الخاص والتحويلات والمساعدة الإنمائية الرسمية المتجهة إلى أفريقيا أقل كثيرا في السنوات القليلة القادمة، فينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم الجهود التي تبذلها الحكومات الأفريقية لتحسين إدارة المساعدة وتوصيلها وتخصيصها بكفاءة. كما ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد البلدان الأفريقية على تعزيز قدرتها على مواصلة تعبئة الموارد المحلية.

مرفق

دعم منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا: الموارد المالية والبشرية المخصصة لأفريقيا، ٢٠٠٦-٢٠٠٨

الكيان		الموارد المالية/البشرية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)			حصة أفريقيا من موارد المنظمة (نسبة مئوية)		
		٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
١ - إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة	الإنفاق المتوقع	١ ٧٤٣	١ ٧٤٣	٣ ٥٠٣			
	الموارد البشرية (عدد الموظفين الممولين من الميزانية العادية)	٤٥	٤٥	٤٧			
٢ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا[أ]	مجموع مخصصات الميزانية العادية تحت الباب ١٧	٥٠ ٢٨٢	٥٠ ٢٨٢	٥٤ ٥٧٧			
	مجموع مخصصات الميزانية العادية تحت الباب ١١	٦٤٤	٦٤٤	٧٧٤			
٣ - منظمة الأغذية والزراعة	مجموع البرنامج الميداني	١٥١ ٢٠٠	١٩٦ ٧٠٠	٢٧٤ ٤٠٠	٣٣,٦	٣٨,٩	٤٠,٤
	المساعدة الطارئة	١٠٠ ٨٠٠	١٤١ ١٠٠	٢٠٩ ١٠٠	٥٠,٢	٥٦,٤	٥٣,٥
	التعاون التقني	٥٠ ٤٠٠	٥٥ ٦٠٠	٦٥ ٣٠٠	٢٠,٢	٢١,٨	٢٢,٦
٤ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية	صندوق التعاون التقني	٢٢ ٢٠٤	٢٢ ٤٦٠	٢٣ ٦٩٨			
	الموارد الخارجة عن الميزانية	٢ ٣٧٢	٢ ٧٩٧	٣ ٠٥١			
	مجموع برنامج التعاون التقني	٢٤ ٥٧٦	٢٥ ٢٥٦	٢٦ ٧٤٩	٢٥,٧	٢٨,٠	٢٨,٢
	تكاليف الموظفين في إطار الميزانية العادية[ب]	٢ ٠٤٨	٢ ٠٤٢	٢ ٦٤٠			
٥ - منظمة العمل الدولية	الميزانية العادية	٢٦ ٤٨٩	٢٦ ٤٨٩	٢٩ ٧١١	٨,٩	٨,٩	٩,٣
	نسبة الموارد البشرية المخصصة لأفريقيا (الميزانية العادية)	١٨ ٩٤٤	١٨ ٩٤٤	٢١ ٤١٥	٩,٢	٩,٢	٩,٦
٦ - صندوق النقد الدولي	القروض المقدمة من مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو	٢٨٧ ٤٠٠	٢٩١ ٥٠٠	٧٨٩ ٢٠٠	٣٨,٦	٥٨,٠	٧٨,٣
	المنح المقدمة في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون[ج]	١٣٠ ٥٠٠	١٢ ٣٠٠	٣٤ ٣٠٠	١٠٠	٩٩,١	٩٩,٢
٧ - المنظمة البحرية الدولية	الموارد المالية	١ ٨٣٨	٢ ٤٦٨	١ ٩٣١			
	الموارد البشرية (عدد الأشخاص)	١٦	١٦	١٧			

الكيان		الموارد المالية/البشرية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)			حصة أفريقيا من موارد المنظمة (نسبة مئوية)		
		٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
٨ - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	شعبة العمليات الميدانية والتعاون التقني، وحدة أفريقيا	١ ٤٠٤	١ ٤١٠	١ ٤١٥[ب]			
	الوجود الميداني في أفريقيا الممول من الموارد الخارجة عن الميزانية	١٠ ٩٢٩	١٥ ٨٩٤	١٢ ١٧١[ب]			
	المكاتب الممولة من الميزانية العادية في أفريقيا	٥٣٤	٥٥٨	١ ١٨٠[ب]			
٩ - مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا[هـ]	الموارد المالية	٢ ٧٦٥	٢ ٧٦٦	٤ ٠٢٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٠ - مكتب دعم بناء السلام	صندوق بناء السلام (المنح المقدمة لأنشطة المشاريع الاستراتيجية)		٤٨ ٠٢٥	٣٦ ٦٩٨		١٠٠	٩٧,٩
١١ - برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز	الأنشطة الإقليمية (بما في ذلك تكاليف الموظفين والميزانيات التشغيلية والأنشطة الإقليمية)	١٤ ٦٠٠	١٥ ٠٠٠		٨	١١	
	الأنشطة القطرية	٢٧ ٥٨١	٣٢ ٣٦٩		١٥	٢٣	
١٢ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[و]	نفقات الصناديق الاستئمانية في أفريقيا	٦ ٩٨٥	٦ ٢٥٠	٥ ٩٠٦[ب]	١٩,٨	١٩,٨	١٥,٨
	قطريا	٥ ٠٥٧	٣ ٠٧٩	٤ ٠٥٩			
	إقليميا	١ ٩٢٨	٣ ١٧١	١ ٨٤٧			
١٣ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	المجموع (الموارد الخارجة عن الميزانية والبرنامج العادي)	٣٤ ٩١٧	٣٤ ٥٦٢	٣٨ ٤١٦			
١٤ - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	السياسات العامة وأنشطة بناء القدرات			٢٧ ١٦٦			
١٥ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة[ز]	المجموع (ميزانيتا البرامج والدعم)	١ ١٣٧ ٨٨٩	١ ٣٦٦ ٨٠٥	١ ٢٣٥ ٣٧١[ج]	٤٨,٥	٤٩	٥٠,٥
	مجموع عدد الموظفين المتمركزين في أفريقيا	٤ ١٣٧	٤ ٢٩٤	٤ ٦٧٢			
١٦ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	الموارد المالية	٣١ ٠٠٠	٤٣ ٠٠٠	٥٥ ٠٠٠	٣٠	٣٠	٣٠

الكيان		الموارد المالية/البشرية (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)			حصة أفريقيا من موارد المنظمة (نسبة مئوية)		
		٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
١٧ - مكتب الأمم المتحدة للشراكات	المشاريع الممولة المبرمجة من خلال صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية	٥٠ ٧٥٢	٧ ١٢٩	١٦ ٢٦٨	١٩,٢	١٧,٦	٥٧,٤
	المشاريع الممولة المبرمجة من خلال صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية	١٠ ٧٣٢	٨ ١٢٥		٣٠,٥	٣٤	
١٨ - جامعة الأمم المتحدة[ط]	الموارد المخصصة للموظفين والأنشطة الأكاديمية	١ ١٢٦	١ ٢٠٢	١ ٤٥١	٣,٤	٣,٩	٣,٣
١٩ - المنظمة العالمية للملكية الفكرية[ي]							
٢٠ - مجموعة البنك الدولي	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	٤٠ ٠٠٠	٣٨ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠			
	المؤسسة الإنمائية الدولية	٤ ٧٤٧ ٠٠٠	٥ ٧٦٠ ٠٠٠	٥ ٦٥٧ ٠٠٠			

(أ) أرقام سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ هي متوسط السنتين.

(ب) يشمل مبلغا مخصصا للاستشاريين ولكن لا يشمل تكاليف دعم موظفي الإدارات الأخرى للوكالة المكلفين بتوفير الدعم التقني لمشاريع التعاون التقني.

(ج) تشمل المساعدة المؤقتة و/أو المبالغ المصروفة عند بلوغ نقطة الإنجاز.

(د) أرقام مقدرة أو مؤقتة حسب ما أفادت به الوكالات المعنية.

(هـ) تغطي ميزانية مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، شأنه شأن أي مكتب أو إدارة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، فترة سنتين. وعليه، فإن بيانات سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ تمثل نصف مجموع الإنفاق لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وتمثل بيانات سنة ٢٠٠٨ نصف مخصصات فترة السنتين الحالية.

(و) أنفق ما مجموعه ٠٠٠ ٢٣١ ٤٩ دولار على مشاريع أقاليمية لتيسير التجارة تعود إلى الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛ ويمكن إضافة نحو ٣٠ في المائة من هذا المبلغ، أو ٠٠٠ ٧٦٩ ١٤ دولار، إلى النفقات الخاصة بأفريقيا.

(ز) تأخذ ميزانية الدعم لأفريقيا في الحسبان نصف ميزانية دعم المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(خ) إنفاق عام ٢٠٠٨ في تشرين الثاني/نوفمبر.

(ط) الأرقام الواردة أعلاه هي تقديرات ولا تعكس إلا نصف الأنشطة الواسعة النطاق التي تقوم بها جامعة الأمم المتحدة دعما لتنمية أفريقيا.

(ي) يصعب تقديم مبلغ إجمالي، ولكن فيما يتعلق بالقدرة المتصلة بأفريقيا، فقد نظمت أنشطة بقيمة كلية تبلغ خمسة ملايين فرنك سويسري (في السنوات ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨) وكان حوالي ١٠ أشخاص مكلفين بتنفيذ هذا البرنامج.

المصادر: وكالات منظومة الأمم المتحدة وإداراتها وبرامجها وصناديقها ومنظماتها.